مفتوح الكاف والنون ساكن الها مضموم البا وهو من اشجار البادية فانه يحكم بزيادتها لخروج
الكلمة عن الاصول على تقدير اصالتها اذ فعَلّل نادر ولو كان فنعلل ايضا مثله في الندرة
بخلاف نون كنهور وهو العظيم من السحاب بزنة سفرجل فلا يحكم بزيادتها لعدم خروج
الكلمة عن الاصول على تقدير اصالتها اذ يصير فعلولا فيكون ملحقا بسفرجل ونون
خنفساء بضم الخاء وفتح الفاء فانه لو حكم باصالتها لكان فعللاء بضم الفاء وفتح اللام الاولى
وهو نادر فحكم بزيادتها ولو كان فنعلاء ايضا نادرا او الرضي يحكم بزيادة النون
لكون الالف زائدة قطعا ونون قنفخر بضم القاف وفتح الفا وهو الفائق في نوعه فانه لو حكم
باصالتها لكان فعللا بضم الفاء وفتح اللام الاولى وهو نادر فحكم بزيادتها ولو كان فنعلل
ايضا نادرا او بخروج زنة اخرى لها يعني اذا كان في كلمة لغتان وبتقدير اصالة حرف
من حروف الزيادة في احدى الزنتين لا تخرج الزنة عن الاصول لكن الزنة الاخرى التي
لتلك الزنة الاولى تخرج عن الاصول باصالة ذلك الحرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف
في الزنتين معا لان اللفظ والمعنى متفقان فكيف يكون اصلا في احدهما وفي الاخر زائدا
وذلك كتاء تنفل بضم التاء وترتب بضم التاء الاولى ايضا مع وجود تَتفل وتَرتب
بفتحها فانه لو حكم باصالتها لكان كبرثن لكنه لما خرج تَتفل وتَرتب بفتح التاء الاولى عن الاصول
بتقدير اصالتها حكمنا بزيادتها مع ضمها ايضا وكذا نون قنفخر بوزن قرطعب مع وجود
قِنفخر بضم القاف فانه لو حكم باصالتها لكان كقرطعب لكن لما خرج عن الاصول على تقدير
ضم قافه حكم بالزيادة مع كسرها ايضا وكذا نون خنفساء بضم الفاء مع وجود خنفساء
بفتحها فانه لو حكم باصالتها لكان كقرفصاء لكن لما خرج بفتحها عن الاصول حكم بالزيادة
مع الضم ايضا وكذا الهمزة أُلنجج بفتح الهمزة مع وجود أَلنجوج بعدله فان كلا منهما
بمعنى العود فانه لو حكم باصالتها في ألنجج لم يخرج عن الاصول اذ يكون وزنه فعنللا
وهو موجود كشرنبث لكن لما خرج النجوج عن الاصول على تقدير اصالة الهمزة لان فعنلولا
شاذ ولو كان افنعول مثله حكم بالزيادة فيهما جميعا والنون الثالثة فيهما زائدة ايضا

لغلبة زيادتها

لغلبة زيادتها ثالثة ساكنة كما يجيء فوزنه افنعل ولا يجوز ان يحكم باصالتها وزيادة
التضعيف لان النجج مهمل بخلاف حج فيه شبهة الاشتقاق فمن يعرف الرضي زيادة الهمزة
والنون فيهما معا لا يعلم النظير في النجوج لان الواو زائدة قطعا فان خرجتا معا
اي الزنتان عن الاصول على تقدير زيادة الحرف واصالته فبالزائد اي فيحكم بزيادة
حرف الزيادة لما عرفت من كثرة ابنية المزيد كنون نرجس بفتح النون وكسر الجيم للنبت
المعروف فانه يحكم بزيادتها وان لم يات نفعل في الاسماء كما لم يات فعلل بكسر اللام
وكذا نون حنطأو بالهمزة كقرطعب وهو العظيم البطن فانه يحكم بزيادتها وان ندر
فنعلو كما ندر فعللو واما الواو فعرفت زيادتها بالغلبة مع ثلاثة اصول ومقتضى
كلام الرضي ان لا يحكم بزيادة النون الا ان فيه عذرا كما سيجيء في تعدد الغالب عند قول المصنف
ونون حنطأو وكذا نون جندب وهو الجراد الاخضر الطويل الرجلين فانه يحكم
بزيادتها لعدم نظيرها على الاصالة اذا لم يثبت جخدب وان كان فنعل ايضا نادرا

قال الرضي والاولى ان جندب

فنعل ثبت جخدب اولا للاشتقاق لان الجراد يجدب الارض ولذا
سمي جرادا لجرده وجه الارض من النبات الا ان تشذ الزيادة يعني
لو ادى الحكم بزيادة الحرف الى شذوذ الزيادة بان لا تزاد في مثل ذلك الموضع اصلا
كما يدل عليه قوله الا في نحو الميم الخ اذ لو حمل على خلاف الغلبة لم يحكم بزيادة النون في
كنتأل وحنطأو وغيرهما لم يحكم بزيادته ولو خرجت الكلمة باصالتها عن الاوزان ايضا
كميم مرزنجوش فانه لا يحكم بزيادتها دون نونها فيحكم بزيادتها اذ لم تزد الميم
اولا خامسة يعني في اول الاسم غير الجاري على الفعل اذا كان بعده اربعة اصول اما
في الجاري كمدحرج فتزاد بخلاف النون فانها لا تشذ زيادتها فلما ثبت اصالة الميم
وجب زيادة النون لان الاسم لا يكون فوق الخماسي فهو فعللول وان لم يات له نظير
كما لم يات لمفعللول ايضا وكذا نون برنساء وهو الانسان قيل
بالمد والقصر والله اعلم

نون جندب

Copyright © King Saud University